



التّقدّ مُقابل الإيجار في الأردن - المبادئ التوجيهية الفنيّة:

يستضيف الأردن أكثر من 633,000 لاجئ سوريّ مسجّل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ أي ما يعادل تقريباً 10 في المئة من سكان البلاد. وابتداءً من كانون الثاني / يناير 2016، كان 85 في المئة تقريباً من اللاجئين (أو 538,000 لاجئ) منهم يعيشون في مجتمعات مُضيّفة في جميع أنحاء الأردن؛ موزعين بين الأماكن الحضرية والريفية كما يلي: 25 في المئة من هؤلاء الأفراد يعانون استضعافاً إيوانياً شديداً، و 50 في المئة منهم يعيشون في وحدات إيواء ضعيفة ومعرّضة للمخاطر إلى حدّ كبير جداً. فهم يقولون بأنّ المأوى هو الحاجة المنفردة الأكثر إلحاحاً لديهم، وأنّ البحث عن المأوى هو الآن أحد المصادر الرئيسية للتوتّر بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة الأردنية. أمّا بالنسبة إلى اللاجئين الذين استطاعوا تأمين مأوى تحت سقف واحد، فإنّ الأسعار الإيجارية تكون مرتفعة نسبياً في أغلب الأحيان. وتؤدّي هذه الأسعار المرتفعة إلى زيادة مستوى الاستضعاف، وتسهم في انعدام أمن المساكن (أمن الحيازة العقارية). فأسرة واحدة من كل خمس أسر سورية لاجئة تعيش في المُجتمعات المضيفة ليس لديها أي شكل من أشكال عقود الإيجار.

لقد أطلق قطاع المأوى في الأردن مبادئ توجيهية بشأن برنامج «التّقدّ مُقابل الإيجار». وتهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى إعلام الشركاء في قطاع المأوى بالممارسات الفضلى لتنفيذ المساعدات التقنيّة المشروطة مُقابل الإيجار، والتي تستهدف اللاجئين السوريين المُستضعفين والمجتمعات المضيفة. وقد قام الفريق العامل في مجال قطاع المأوى باستحداث وتطوير هذه المبادئ التوجيهية.

وينقسم الهدف من التّدخل التّقدي مُقابل الإيجار إلى ثنيتين؛ هما:

لتوفير أمن الحيازة الإيجارية من دون خطر التّعرض إلى الطّرد؛

لضمان إمكانية الحصول على مأوى للاجئين السوريين الذين يعيشون في البيئات الواقعة خارج المخيمات.

ويهدف الثّقان كلاهما إلى معالجة الهموم الأمنية والحماية للاجئين السوريين الذين يعيشون في البيئات الحضرية والريفية.

ولاطّلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني: <http://data.unhcr.org>، حيث توجد مبادئ توجيهية فنية أخرى متوافرة (على سبيل المثال، إنجاز وحدات الإيواء السكنية في المباني غير المُنتهية أعمالها؛ وزيادة مستوى الوعي بشأن الإسكان، والأراضي وحقوق الملكية؛ ورفع كفاءة وحدات الإيواء التي لا تستوفي المستوى المطلوب؛ وتوفير حقائب الأدوات الخاصة بمنع التسرب).



A young Syrian coming out of his tent, Lebanon. UNHCR/Haidar Darwish

ملخص الاستجابة القطاعية:



عدد اللاجئين وسكان المجتمعات المحلية المستهدفين بالمساعدة بحلول نهاية عام 2016 هو 2,238,600 شخص
عدد الذين تمّت مساعدتهم في عام 2016 هو 93,430 شخصاً



اللاجئون السوريون في المنطقة:



العدد المتوقّع للاجئين السوريين بحلول نهاية عام 2016 هو 4,687,000 لاجئ
عدد اللاجئين السوريين المسجلين حالياً هو 4,745,400 لاجئ



الوضع الزاھن للتّمويل الكلي لخطة 3RP



المبلغ المطلوب تمويله في عام 2016 هو (4.55) مليار دولار أمريكي
المبلغ الذي تمّ استلامه في عام 2016 هو 220 مليون دولار أمريكي



مؤشّرات الاستجابة الإقليمية: كانون الثاني / يناير - شباط / فبراير 2016:

الاستجابة المخطط لها بحلول عام 2016 ■ التقدم المحرز ■

تستلم 1,130 أسرة معيشية داخل المخيمات مساعدات خاصة بوحدات الإيواء أو برفع كفاءة وحدات الإيواء.

18,125 6%

تستلم 17,556 أسرة معيشية خارج المخيمات مساعدات خاصة بوحدات الإيواء أو برفع كفاءة وحدات الإيواء.

303,083 6%

استلام 19,000 أسرة معيشية تقريباً مساعدات خاصة بالمأوى في جميع أنحاء المنطقة في شباط / فبراير

أبرز التّطورات الإقليمية:

خلال شهر شباط / فبراير، لم يشهد لبنان حدوث أضرار إيوائية رئيسية في المستوطنات البشرية غير الرسمية. ففي 130 موقعاً في البقاع، حدّدت عمليات التقييم الفنيّة التّدخلات اللازمة للحيلولة دون حدوث الفيضانات، ولضمان إمكانية وصول اللاجئين الأمان إلى ماواهم. ويجب العمل على تقليل خطر حدوث الحرائق من خلال تدابير حدّدها خبراء من داخل لبنان وخارجه؛ وسيعُدّ هؤلاء الخبراء تقريراً لفريق العمل المُشترك بين القطاعات، الذي شكّله قطاع المأوى.

وفي لبنان أيضاً، تقوم أربع لجان فنية مؤقتة TTC حالياً بتفصيل المبادئ التوجيهية لعملية تنفيذ بعض التّشاطبات الرئيسية ذات العلاقة بالمأوى. فقد استُحدثت هذه اللجان الأربع لتحقيق ما يلي: تحسين المواقع، وإعادة تأهيل المباني التي هي دون المستوى المطلوب، وتقديم التّقدّ مُقابل الإيجار، ورفع كفاءة الجوار. ويتوقّع تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية، والتي يجري تنسيقها مع القطاعات الأخرى، خلال الشهر القادم.

أمّا في مخيم الأزرق في الأردن، وابتداءً من نهاية شباط / فبراير، فقد جرى توزيع وتخصيص ما مجموعه 4,650 وحدة إيواء في الوقت الحالي. ويجري حالياً تقديم خطة شاملة في مجال الطّاقة تهدف إلى توصيل الطاقة الكهربائية إلى كل أسرة معيشية، مع تركيب أعمدة كهرباء توفر فوطلية منخفضة. وحالما يتمّ إنجاز المشروع، سوف تحصل كل وحدة إيواء على مُخصّص طاقة كهربائية مقداره 1 كيلو واط يومياً، وهذه الطاقة تكفي لتشغيل الأضواء، وتلاّجة، وتلفاز، ومروحة، ولشحن الهواتف النّقالة الخليوية. وسوف يتمّ تركيب محطة للطاقة الشمسية في المخيم في وقتٍ مبكر من عام 2016 لتخفيض تكلفة فواتير الكهرباء. وفي غضون ذلك، قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتركيب 472 مصباحاً لإنارة الشوارع، تعمل بالطاقة الشمسية، ووزّعت ما معدّله 4 فوانيس شمسية على كل أسرة معيشية.

وأما في العراق، فإنّ مجموع الطاقة الاستيعابية لقطاع المأوى في مخيمات اللاجئين السوريين يبلغ الآن 19,060 وحدة إيواء، منها 15,861 (83 في المئة) وحدة مُنجزّة الآن (وهي مُزوّدة ببلاط خرساني، ومطبخ، ومرحاض أسري، ودوش)، وأكثر من 14,000 وحدة إيواء ماهرة بالسكان (حوالي 69,000) فرد تقريباً.

تحليل الاحتياجات:

تعيّن الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين في البيئات الحضرية، وفي البيئات الأخرى المُحيطة بالبيئات الحضرية والريفية. وقد أدّى الطّلب المرتفع على وحدات الإيواء، التي لم تستطع أسواق الإسكان المحلية والوطنية التّكفّف معها، إلى حدوث نقص في وحدات الإسكان، وإلى ارتفاع أسعار الإيجارات، مما أثر في المُجتمعات المضيفة واللاجئين على حدّ سواء.

ومع بقاء مستويات الاستضعاف في حالة من الارتفاع، فإنّ الكثير من اللاجئين لا يستطيعون تسديد قيم إيجارات المساكن الثلاثة (التي تستوفي المستوى المطلوب)، فيعيشون في وحدات إيواء لا تستوفي المستوى المطلوب؛ أو يعيشون في مستوطنات بشرية غير رسمية، أو في مبانٍ غير مُنجزّة أعمالها. وتضمّ وحدات الإيواء تلك المنازل التي تسيل المياه من أسطحها، أو المساكن التي تُستعمل فيها الألواح البلاستيكية عوضاً عن النوافذ، أو التي لا يوجد فيها مياه جارية (مياه البلدية المنقولة بأنابيب) أو مراحض.

ويحتاج اللاجئون الذين يعيشون في المخيمات إلى الحماية من العناصر التالية: المساحات الكافية من المساكن للأسر، وتوفير نوع من الخصوصية والأمن. وتستمرّ الحاجة إلى الخيارات الإيوائية الأكثر استدامة من أجل التّكفّف مع طبيعة الدّروح المُطوّلة.

وتهدف قطاع المأوى، العامل بنشاط في لبنان والأردن والعراق، إلى ضمان استدامة إمكانية حصول اللاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة على وحدات الإيواء، والبنى التّحتية الملائمة لهم. وسوف يركّز الشركاء في هذا القطاع على توافر وحدات إيواء جيدة النوعية، بتكلفة ميسورة يُمكن تحمّلها، وعلى تحسين أمن ملكيتها بطريقةٍ شمولية، لكي يُلَبّوا بذلك الحاجة إلى المأوى لدى اللاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة الأشدّ استضعافاً، القصيرة منها والطويلة الأمد.